

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2017/Brief.7
8 November 2017
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مأزق تطبيق نظام الكوتا لضمان مشاركة النساء في الحياة السياسية في لبنان، والحلول البديلة أو المكّلة

الدكتورة فاديا كيوان
أستاذة في العلوم السياسية
مؤسسة ومديرة سابقة لمعهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف
مديرة فخرية للمعهد



الأمم المتحدة
بيروت، 2017

17-00665

أهم ما يمليه علينا علم السياسة هو الانطلاق من معطيات واقعية وفهم الظواهر الاجتماعية المتداخلة والظروف التاريخية لكل ظاهرة بهدف اكتساب القدرة على التحكم بالأحداث وزيادة فعاليتنا الاجتماعية والسياسية.

ومشكلة الأجندات الدولية التي تضعها الأمم المتحدة هي أنها مجردة من السياقات التاريخية وتفترض أن النوايا الحسنة كافية لإجراء التغيير الاجتماعي. لكن الواقع يعلمنا أن مروحة المسارات واسعة، يرسمها الفاعلون الاجتماعيون بعد فهم الواقع الذي يحيط بهم.

نعرف أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وخطة عمل بيجين وملحقاتها تفرض جميعها اعتماد التمييز الإيجابي لضمان دخول المرأة الى مواقع السلطة وصناعة القرار.

ونعرف أن عدداً لا بأس به من دول العالم، ومنها غالبية الدول العربية، قد اعتمد مبدأ التمييز الإيجابي. كما نعرف أن التمييز الإيجابي يجب أن يكون مؤقتاً وانتقالياً لكن الجهات المستفيدة قلقة مما قد يحدث بعد انتهاء مدة التدابير الاستثنائية. ففي العديد من الحالات، تراجع وضع المرأة عند انتهاء مرحلة التدابير الاستثنائية.

وفي لبنان، الوضع ملفت نظراً لتحفظ النخب السياسية في مختلف الطوائف والأحزاب إزاء اعتماد تدابير خاصة واستثنائية، ولا سيما نظام الكوتا. وينسحب هذا الموقف على العديد من النساء اللواتي يعملن في الوسط العام. ويبدو التمايز واضحاً بين النساء الناشطات في الجمعيات الأهلية، ولا سيما منها النسائية، والنساء الناشطات في الأحزاب السياسية. كما يبدو أن النساء في مواقع المسؤولية السياسية، مثل الحكومة والمجلس النيابي والأحزاب، لا يتحمسن لارتداء العباءة النسوية بل يصرّحن بأن تمثيلهن لا يقتصر على النساء، حتى أنهن ينفين هذه "التهمة" أحياناً.

وقد سجّلت المنظمات غير الحكومية النسائية والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، في الآونة الأخيرة، نقلة نوعية في مقاربة النضال والمناصرة والدعوة لتعزيز مشاركة المرأة باعتماد نظام الكوتا في قانون الانتخاب أثناء إعداده. وقد تمثّلت هذه النقلة النوعية باتحاد الطرفين الأهلي والوطني للعمل معاً. وأنشئ التحالف الوطني من أجل مشاركة المرأة اللبنانية في الحياة السياسية وكان مطلبه الوحيد اعتماد نظام الكوتا في قانون الانتخاب.

ولكن قانون الانتخاب الذي اعتُمد بعد مخاض عسير لم يأتِ على ذكر الكوتا أو أي تدابير استثنائية أخرى تشجّع ترشّح النساء في الانتخابات أو تضمنه أو تدعمه.

والمفارقة اللافتة هي أن مختلف القوى السياسية والقيادات الرسمية والوطنية في مختلف الطوائف أكّدت للوفود الزائرة والمؤيدة بأنها لا تعارض أبداً توسيع مشاركة المرأة في المجال السياسي. وكان للبعض موقف منحاز إيجابياً ومناضل في هذا الاتجاه. ثم أتى القانون الانتخابي خالياً من أي تدبير يصبّ في هذا المنحى.

والملفت أيضاً في المشهد السياسي الأخير في لبنان في إطار المناقشات حول قانون الانتخاب:

أولاً: الموقف الفاتر للنساء اللواتي دخلن مسبقاً الصرح البرلماني ليس من خلال نظام كوتا بل استناداً إلى حيثيات سياسية تقليدية أسوة بالرجال. فلم يكن بينهما مناضلة واحدة في سبيل الكوتا.

ثانياً: لم تعبّر أي من النساء المنخرطات في تيارات وأحزاب سياسية، على اختلاف مشاربها ومواقفها، عن انزعاجها من غياب التدابير التي تسهّل مشاركة النساء في السياسة.

وقد وعدت غالبية الأحزاب بإبداء تحيّزها لنظام الكوتا ولكنها عدلت عن هذا الموقف، ولم يتغير موقف النساء داخل هذه الأحزاب.

ما هي المعوقات التي تعترض تطبيق نظام الكوتا في لبنان؟

يمكن أن نقسّم المعوقات الى مجموعتين، مجموعة أولى بنيوية، تتّصل ببنية النظام السياسي ومؤسساته والبنى المجتمعية مثل العائلة والنقابة والطائفة وتركيبية المجتمع المدني والأحزاب السياسية، ومجموعة ثانية ثقافية، تتّصل بعوامل نفسية ونفسية اجتماعية تؤثر على الثقافة الفردية والشعبية وسائر السلوكيات الاجتماعية.

ماذا عن المعوقات البنيوية؟

إنّها متعددة. نبدأ بطبيعة النظام السياسي اللبناني القائم على المحاصصة الطائفية والمذهبية والذي يصعب بل يتعذر معه اعتماد كوتا نسائية من دون التقيّد بالمعيار الطائفي. وفي هذه الحالة، تكون النساء في موقف حرج لأن الطائفية السياسية تترافق واعتماد قوانين مختلفة للأحوال الشخصية بحسب الطوائف. وتميّز هذه القوانين جميعها، وإن بدرجات متفاوتة، ضدّ المرأة في العلاقة الزوجية والأسرية وفي الإرث أحياناً. فكيف يمكن للمرأة أن تترشح باسم طائفتها ومذهبها وأن تعارض في آنٍ معاً التمييز في قوانين الأحوال الشخصية؟ أم تريدون منها أن تتقبل هذا التمييز ثمناً لوصولها إلى مواقع القيادة والقرار السياسي؟

ننتقل إلى طبيعة النظام المجتمعي اللبناني الذي ما زال خاضعاً للهيمنة الأبوية في الأسرة، ناهيك عن الأسرة الممتدة التي ما زالت تغطي في الأرياف على الفرد، ذكراً كان أم أنثى. وتترافق هذه البنية البطريركية مع غلبة الفكر الذكوري، ولا سيما في المناطق الريفية.

ننتقل إلى المؤسسات الحزبية المبنية بمعظمها على قاعدة وراثية للسلطة وعلى المحسوبيات الضيقة. فالأحزاب هي أساساً الإطار الطبيعي للمشاركة السياسية السليمة والقائمة على مبدأ المساواة بين المواطنين. لكننا نرى في الواقع أن الأحزاب هي في غالبيتها امتداد للتراتبية الاجتماعية التقليدية وتكريس لها. ويدخل المواطن، رجلاً كان أم امرأة، إلى أي حزب، فيجد تراتبية قائمة لا يسعه سوى مساندتها والهتاف لها.

وهل يعقل أن يكون لبنان حتى اليوم بدون قانون ينظّم تأسيس الأحزاب السياسية وتشغيلها لتشجيع مأسستها وتعزيز موقع المحاربين في هياكلها؟

ننتقل إلى التنظيمات النقابية على اختلافها، فنرى أن حضور النساء شبه معدوم فيها. وحتى في نقابة المعلمين التي يطمح فيها العنصر النسائي، نلاحظ أن العمل النقابي الذكوري هو أكثر جدية. ما الذي حال دون انخراط النساء في العمل النقابي وتولّي مناصب قيادية فيه؟ سنذكر بعض الأسباب عند معالجة العوامل النفسية والثقافية.

أما مؤسسات المجتمع المدني التي كان حضور النساء غالباً فيها في الماضي القريب، فقد باتت المراكز القيادية في معظمها حكراً على الرجال. والشرخ قائم على ما يبدو بين مؤسسات المجتمع المدني من جهة، والهيئات النسائية التي انبثقت عن المجتمع المدني ولكنها تنفرد بطرح قضايا المرأة من جهة أخرى.

ومن بين الاختلالات البنيوية التي يجب ذكرها، غياب الأجندة السياسية لدى النساء الناشطات في الهيئات النسائية وغياب البعد النسوي في أجندة النساء الناشطات في الأحزاب السياسية.

وهذه الشروخ المتعددة تُضعف مشاركة المرأة وتحول دون اعتماد تدابير استثنائية قائمة على التمييز الإيجابي. وإضافة إلى الشرخ بين النساء في الأحزاب والنساء في الجمعيات النسائية، نلاحظ شرخاً بين الهيئات الرسمية المعنية بالنهوض بالمرأة والهيئات الأهلية النسائية، ناهيك عن الشرخ في ما بين الهيئات الأهلية المنقسمة إلى هيئات نسائية ونسوية. وغني عن القول إن الشرخ قائم بين الآليات الرسمية على اختلافها.

ويرتسم أيضاً شرخ طبقي بين النساء المثقفات والناشطات من جهة، واللواتي يعملن في ظروف اقتصادية وعائلية صعبة. ولست على يقين من توفر أجندة موحدة بين مختلف هذه الجهات.

ثم يأتي الشرخ بين النساء الناشطات والمنتميات الى طوائف مختلفة، وما يتبعه من صور نمطية يحملها نساء ورجال إزاء الطوائف الأخرى. وسأعفيكم من الحديث عن صراع الأجيال بين النساء واستعمال أدوات العمل المتاحة التي قد توصل البعض على حساب البعض الآخر.

واستناداً إلى ما تقدّم، لم يكن طرح الكوتا في لبنان نتيجة رافعات اجتماعية مؤسسية وقناعة راسخة لدى اللبنانيين واللبنانيات. وغياب الرافعات الاجتماعية يحوّل نظام الكوتا الى تدبير مصطنع، يمكن للسياسيين أن يتخلّوا عنه نظراً لعدم تأثيره على نتائجهم الانتخابية. وهنا بيت القصيد: أين الحركة النسائية الجامعة والضاغطة للحصول على الكوتا؟ هل من قناعة لدى النساء بعدم اختيار لائحة انتخابية عندما تكون خالية من النساء؟ وهنا يبدأ الحرج السياسي: كيف أختار لائحة فيها نساء لا أشاطرهنّ القناعات السياسية نفسها؟ والنساء يتوافقنّ حول بعض القضايا لكنّ السياسة تفرقهنّ.

وأنتهي الحديث عن المعوقات البنيوية بالتوقف عند حضور النساء في القطاع الاقتصادي والملكية وتموضع المصالح. فالمعلوم أن المرأة كانت تُحرّم من الميراث في الماضي، ثم اعتُمد مبدأ "حظ الذكر مثل حظ الانثيين". وفي الأرياف، ما زالت سلطة الذكور طاغية في تدبير شؤون المنزل في الأرياف، ناهيك عن التحايل على القوانين لحرمان البنات والنساء من الميراث. ولا بدّ من الاعتراف بأن المساواة بين المرأة والرجل في إدارة الموارد الاقتصادية لا تزال بعيدة المنال، وللمرأة اليوم مصالح اقتصادية خاصة تملّي عليها خيارات دون أخرى. وإذا انتقلنا الى المجال السياسي في المجتمع التقليدي القائم على امتلاك الموارد والنفوذ الاقتصادي والاجتماعي، نجد أن المرأة بعيدة عنه. وفي ما يتعلّق بامتلاك الموارد للترشّح في الانتخابات، نجد أن معظم النساء غير قادرات على تأمين الموارد اللازمة للترشّح. ويمكن التفكير باستحداث صناديق وطنية لدعم قضايا النساء، لكن الأمر يبدو مصطنعاً وغير ثابت الركائز. فكم من معركة على المرأة أن تخوضها قبل خوض السباق؟

المعوقات النفسية الاجتماعية التي تنعكس في العقلية والسلوكيات الاجتماعية

كثيراً ما نقرّ بأن المرأة لا تملك الثقة بنفسها لما تعرّضت له تاريخياً من إقصاء متراكم أضعف لديها هذا الشعور. والمسألة مسألة معنويات. فإذا كان الأهل يتقون بالفتاة، وثقت هي بنفسها. أما إذا كانوا لا يتقون بها، تنهار ثقّتها بنفسها وتضعف عزيمتها. والوضع أصعب في البيئة الاجتماعية التي تعزز التمييز بحق المرأة والفتاة. وإذا نظرنا الى دور المؤسسات الدينية في حياتنا وثقافتنا، نجد مدى تطابقها مع العقلية السائدة. وكثيراً ما تُربّى الفتاة في الأسرة على التكيّف مع الأدوار التي يُقوّلها فيها المجتمع، ما يعزّز الصور النمطية حول الأدوار الاجتماعية للمرأة والرجل. وهذه الأنماط خطيرة لسببين: أولاً، لأنها تجعل الفتاة تقتنع بأن الأمومة والاهتمام بالزوج وتدبير شؤون المنزل هي من "أدوارها الطبيعية". وثانياً، لأن هذه الصور تقصي المرأة عن الاهتمام بالشأن العام. والخيار صعب بالنسبة للفتاة والمرأة عموماً. فإذا أرادت أن تبني أسرة، عليها التقيد بمجموعة من

الشروط التي تثنيها عن سائر وظائفها في الحياة. وتبقى سائر الأدوار محسوبة على نحو طبيعي للرجل، ومنها القيادة والريادة واتخاذ المبادرات وإدارة الشأن العام.

ولا تزال هذه الصور طاغية في العديد من الأوساط، ولا سيما الشعبية والريفية وتلك المتأثرة بالخطاب الديني. وتسهم وسائل الإعلام في الترويج لهذه الصور النمطية الضاغطة على المرأة. ونلاحظ أن النساء ينخرطن أقل من الرجال في الأحزاب السياسية التي ما زالت تركز تنظيمياً خاصاً للمرأة وتوكل إليها القضايا الاجتماعية... وما زال الترقّي في الأحزاب حكراً على الرجال، علماً بأنني لست موهومة بفعالية أغلبية الأحزاب التي تسيطر عليها عائلات وتتوارثها.

أما النظام المدرسي، فيشهد تطوراً ولو بطيئاً نظراً لطغيان الفكر المحافظ على المجتمع نفسه في الأوساط الشعبية. وتجدر الإشارة إلى أن المرأة تحاول توسيع مشاركتها السياسية ولا تصبو بالضرورة إلى تحولات ثقافية عميقة تكسبها حرية كاملة في المجتمع. ولا يجوز التعميم، لكن الفكر الإصلاحي يبدو غالباً على الفكر التغيير الجذري لدى غالبية النساء.

ما الذي يمكن تحقيقه بعد إقرار قانون النسبية في إطار قانون الانتخاب الأخير؟

طالما أن الدوائر موزعة على عدة مقاعد، فإن النظام النسبي أفضل حتماً من النظام الأكثرية.

ولكن تطبيق القانون يشوبه عدد من الثغرات:

- 1- ينطوي القانون على التناقض. فهو يحث على التضامن وتشكيل اللوائح واقتراع المواطنين للائحة معينة، ولكنه يشجّع الصوت التفضيلي المبني على القضاء ضمن الدائرة وعلى نصره مرشح على حساب الآخرين، ما يفسد مبدأ التضامن الذي يقوم عليه نظام اللوائح.
- 2- يلزم قانون الانتخاب الحالي المرشح بالترشح للمقعد المخصص للطائفة التي ينتمي إليها، ما يفرض عليه منطقاً طائفيّاً. ويتسبب هذا الوضع تحديداً بالإحراج للنساء، كما أسلفنا القول.
- 3- يعطي النظام الانتخابي النسبي دوراً للأحزاب ويضعف مؤسسات المجتمع المدني، ولا سيما تلك التي تتميز برصيد وطني واسع يتخطى الطائفة والمذهب. والمفارقة هي أن المؤسسات المدنية تخسر في الدوائر المحصورة ما تربحه على مستوى الوطن.
- 4- يعطي النظام الانتخابي حظوظاً للنساء الراغبات بالترشح. فتستفيد المرأة من الكتل الناجبة التي تحشد الأحزاب ولكنها تتعرض للتهميش مجدداً من خلال الصوت التفضيلي. وعلى نحو عام، يُعتبر النظام النسبي صديقاً للمرشحات، لكن غياب الكتلة الناجبة النسوية العابرة للأحزاب والطوائف يحجب عن المرشحات أي قيمة مضافة.

فالمرأة التي ترغب في الترشح بحسب هذا النظام الانتخابي، عليها أن تتنبّه للعوامل التالية:

(أ) ضرورة التقرب من حزب أو قطب سياسي للانضمام إلى اللائحة؛

(ب) ضرورة توضيح الحثيات التي تملكها المرأة لإقناع الحزب أو القطب السياسي بالجدوى من ترشيحها. فالانتخابات نوعٌ من المقاصة، فيها أخذ وعطاء. وسيسأل الحزب أو القطب السياسي المرأة الراغبة في الترشُّح عن القيمة التي ستضيفها على اللائحة من حيث كتلة الأصوات أو الموارد المالية أو المصداقية. وتتولَّى الأحزاب لا بل قاداتها وأقطاب الطوائف والمذاهب تشكيل اللوائح، وهاجسها الأول هو الريح. فلا أحد يرضى بضمِّ شخص إلى اللائحة، رجلاً كان أم امرأة، إذا كانت حظوظه بالفوز ضعيفة وإذا لم يأت بقيمة مضافة. وفي هذا السياق، قد يتساءل البعض عن سبب إدراج أشخاص لا يملكون رصيذاً شعبياً واقتصادياً ومالياً ومهنيّاً وشبكة علاقات واسعة على لائحة الكبار. لدى هؤلاء المرشحين، في الواقع، شبكة علاقات خارجية تسهّل التواصل والتشبيك وتبادل المصالح. فلا يستغرب أحد أن يترشَّح من مختلف المناطق والطوائف والأحزاب أشخاص دورهم مستتر ولكنّه فعّال، سيما وأن العديد من القوى السياسية والقادة يتغنّون بعلاقاتهم الخارجية.

ولم يُعتمد نظام الكوتا ببساطة لأن أصحاب القرار كانوا على قناعة بأن الوضع سيبقى على حاله بغض النظر عن الكوتا.

وافتقر هذا المطلب إلى كتلة شعبية حرجة قادرة على فرضه. والمرأة في الأحزاب خاسرة سلفاً لأن موقعها الحزبي ثانوي، ولم توضَّح بعد حثياتها الخاصة، وأحزابها أشباه أحزاب قائمة على زعامة أشخاص ينفردون بالقرار. والواقع أن القادة الذين يلتف حولهم اللبنانيون لا يترددون في اختيار نساء إذا كنَّ من الأغنياء أو من نسب عائلات أو عشائر تجبّر الأصوات لللائحة، أو إذا كنَّ من الأقرباء في غياب رجال مرشّحين. وعدا عن هذه المعايير، يبقى ترشيح المرأة عشوائياً وغير مستدام.

كيف نغيّر هذه المعادلة؟

يعتمد إحداث التغيير على المدى المتوسط على ثلاثة عوامل:

1- تعزيز انتظام الحياة الحزبية والأداء الديمقراطي واعتماد أجنداث حزبية واضحة وقابلة للنقاش. وفي لبنان، ما من قانون ينظّم تأسيس الأحزاب السياسية وعملها، بل يُطبّق على الأحزاب قانون الجمعيات الصادر في حقبة السلطنة العثمانية والذي أعاد تفعيله المفوض السامي الفرنسي في العشرينات إبان الانتداب الفرنسي في لبنان. وطُرح للتداول مشروع قانون للأحزاب نظراً لضرورة إقرار قانون يتيح للناشطين سياسياً الانتظام في أحزاب جدية وديمقراطية. والمعلوم أن فاقد الشيء لا يحق له أن يطالب الغير به. فكيف يمكن للأحزاب أن تناضل من أجل الديمقراطية إذا كان أداؤها الداخلي غير ديمقراطي.

2- ضمان نجاح الهيئات النسائية في العمل معاً على وضع أجندة خاصة بالقضايا التي تهّم المرأة، لكي تتحوّل إلى كتلة حرجة قادرة على فرض شروطها. ويتطلب هذا المسعى بذل جهود حثيثة للامتناع عن اختيار لائحة لا تضمّ مرشّحات نساء، وبلورة أجندة وأولويات نسوية متفق عليها. ويجب أن نستحدث في لبنان قوة ضغط نسوية تفرض نفسها على جميع الأحزاب والقوى السياسية وتشجّعها على إدراج قضايا المرأة على أجنداتها الخاصة، وإن تباينت وجهات النظر بحسب الانتماءات الأيديولوجية. لقد أحرزنا تقدماً في الآونة الأخيرة عندما أصبحت قضايا العنف الأسري ضد المرأة والزواج المبكر مطروحة على الرأي العام.

ويبقى أن يستمرّ الضغط لمناصرة قضايا أخرى حساسة مثل الحقوق الزوجية والأسرية وحق المرأة في الإرث وغيرها من القضايا الخاضعة لقوانين الأحوال الشخصية المختلفة بحسب الطوائف والمذاهب في لبنان.

ولا يجوز أن ننسى أن العمل السياسي سبيل نحو صناعة القرار وإجراء التغيير الذي ينصف المرأة في إنسانيتها. فالعمل في السياسة ليس هدفاً فحسب بل وسيلة لتمكين المرأة من الوصول إلى مواقع المسؤولية، ولا سيما عبر نظام الكوتا ومن دون أجندة نسوية. إنه لهدف معقد في سياق متشابك، ويتطلب خطوات براغماتية ومواقف مبدئية.

1- تهيئة أجيال متلاحقة من النساء يمتلكن المعرفة والمهارات التواصلية والعصب السياسي والنسوي في آن معاً. فمن تحديات العمل النسائي النسوي اليوم التفاوت الملفت بين الأجيال في التعاطي مع قضايا المرأة. ويبدو أن النضال النسوي لا يستهوي الكثير من الشابات اللواتي يهتممن بقضايا اجتماعية متعددة وبالنشاط السياسي العام أحياناً. والتحدي الأبرز هو إدراج قضايا النوع الاجتماعي على أجندة الأحزاب. فهل يُعقل أن تبقى النساء في الأحزاب منخرطة في أطر مستقلة ومتميزة عن الأطر التي يعمل فيها الرجال؟

2- إتاحة فسحة طبيعية لمناقشة قضايا المشاركة النسائية في الإطار العام لكل حزب، وتشجيع الاختلاط في المناقشات الحزبية المعنية بالشأن العام بعيداً عن التمايز البنيوي، علماً بأن تشكيل لجان متخصصة تنظر في قضايا المرأة له دور إيجابي طالما أن هذه اللجان تتألف من رجال ونساء. وقد سبق لبعض الأحزاب أن وسّعت قاعدة نقاشاتها لتشمل قضايا المرأة، ويبقى على سائر الأحزاب أن تحذو حذوها.

خلاصة القول إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي مواقع صناعة القرار لا تُحلّ على نحو سحريّ باعتماد نظام الكوتا في الأحزاب أو في الانتخابات. فهذه قضية تُعنى أيضاً بالتغيير الاجتماعي والثقافي. وفيما يرى فيها البعض مدخلاً للتغيير، يراه البعض الآخر استكمالاً للمسار التغييري. والمأزق الذي انزلت فيه النساء اللواتي استفدن من نظام الكوتا ليس سوى دليل على أن هذا الإجراء وحده غير كافٍ. ففي المغرب مثلاً، مجرد الحد من مدة استفادة المرشحات من نظام الكوتا هو بحد ذاته سيف مسلط على النساء في السياسة لأن فتح باب المداورة يؤدي إلى منافسة غير سليمة بين النساء.

هذه قضية جديرة بالتأمل والتحليل بالتشاور مع أوسع مروحة ممكنة من النساء. وفي يدنا سلاح، لا يجرح لكنّه يضغط، وهو أن المرأة تشكّل تقريباً نصف الكتلة الناخبة في المجتمع.

ها هي الكرة تعود الى ملعب المرأة...